

علم الشاهد الشاهدان القاضي يخلف له الامتاع
عن آراء الشهادة وبينه لخارج في الملك المطلق
احق من بينة زي اليد وقضي عليه بكون مرة في
مجلس القاضي بقول الاحق لو سكت من رافة
وهل ينسب القضاة على فور النكول خلاف قضي عليه
بالنكول ثم اراد ان يخلف لا يلتفت اليه والقضا
على حاله شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى
خصمه ولا يخلف ان المدعي مبطل حلف والا لا
وتقبل البينة لو اقامها بعد اليمين عند العامة
ويظهر كذبه باقامتها لو ادعاه بلا سبب فخلف
وان بسبب فخلف ثم اقامها الا ولا تخلف في
نكاح ورجعة وفي واستيلاء ورق ونسب
وولاء وجمد ولعان والفتوي على ان يخلف
في الاثبات السبعة ويستغنى السارق فان نكل
ضمن ولم يقطع النيابة تجري في الاخلاق للحلف
فالوكيل

فالوكيل والوصي والمتولي واب الصغير يملك
الاستحلاف ولا يخلف الا اذا صح اقراره التحليف
على فعل نفسه يكون على البتات وعلى فعل غيره
يكون على العلم الا اذا كان ثبات يتصل به فان
ادعي سبق الشرا يخلف خصمه على العلم كذا اذا
ادعي دين او عينا على وارث اذا علم القاضي كونه
ميراثا او اقر به المدي او برهن لخصم عليه ولو
ادعاهما الوارث يخلف على البتات وباحد
القودان نكل فان كان في النفس حبس حتى
يقرا ويخلف وفيما دونه يقتصر قال المدعي لي
بينت حاضرة وطلب يمين خصمه لم يخلف وانخذ
القاضي كفيلا ثقة من خصمه بنفسه ثلاثة
ايام وان امتنع من ذلك لازمه مدة الكفيل
الا ان يكون غير ثبات في انتها مجلس القاضي قال
لابنته لي وطلب يمينه خلفه القاضي ثم برهن